

تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة
/ دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة
(2023 – 2005)

**Analysis of Bank Credit Indicators and Their Impact on Market
Value Added **
**An Analytical Study of a Sample of Commercial Banks Listed on
the Iraq Stock Exchange for the Period (2005–2023)**

اية احمد محمد²

Aya Ahmed Mohammed

جامعة كربلاء

University of Karbala

avahsabat8@gmail.com

م.م مصطفى صبيح مجيد¹

Asst. Lect. Mustafa Sabeeh Majeed

جامعة كربلاء، كلية الإدارة و الاقتصاد

University of Karbala,

College of Administration and Economics

Mustafa.s@uokerbala.edu.iq

ايات محمد رضا³

Ayat Mohammed Ridah

جامعة كربلاء

University of Karbala

mhmdavat734@gmail.com

المستخلص

ان هدف البحث الرئيس هو تحليل مؤشرات الائتمان للمصارف التجارية عينة البحث من خلال المؤشرات الاتية (نسبة القروض الى الودائع X1، نسبة القروض الى اجمالي الموجودات X2، نسبة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض X3، نسبة كفاية راس المال X4)، وقياس تأثير هذه المؤشرات في القيمة السوقية المضافة (وهو الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية) وقد تضمنت العينة المستخدمة في البحث (ثمان) مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق وان البيانات تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2005-2023. واستخدم البحث الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي Smart PLS4، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي في القيمة السوقية المضافة وقد خرج البحث بالعديد من التوصيات أهمها على ادارة المصارف استخدام السياسات الكفوءة لادارة الائتمان لمعالجة انخفاض القيمة السوقية المضافة.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، مؤشرات الائتمان المصرفي، القيمة السوقية المضافة.

Abstract

The main objective of the research is to analyze the credit indicators of the commercial banks in the research sample through the following indicators (loan-to-deposit ratio X1, loan-to-total assets ratio X2, loan-loss provision ratio X3, capital adequacy ratio X4), and measure the impact of these indicators on the market value added (which is the difference between the market value and the book value). The sample used in the research included (eight) commercial banks listed in the Iraqi market, and the data were obtained through the annual reports published in the Iraq Stock Exchange for the period 2005-2023. The research used multiple linear regression using the Smart PLS4 statistical program. The research reached a set of results, the most important of which is the existence of a statistically significant multiple impact relationship between bank credit indicators and market value added. The research came out with many

recommendations, the most important of which is for bank management to use efficient credit management policies to address the decline in market value added.

Keywords: Bank credit, bank credit indicators, market value added.

1. المقدمة

تعد مؤشرات الائتمان المصرفي احد المؤشرات الرئيسية في تقييم المخاطر التي تواجه المصارف التجارية، لما لها من دور اساسي في تعزيز الاستقرار المصرفي. وفي ظل التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد، تبرز الحاجة إلى دراسة وتحليل مؤشرات الائتمان ومدى تأثيرها في القيمة السوقية المضافة، ويعد الائتمان الممنوح من أهم التسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات، لتتمكن من ممارسة أنشطتها المختلفة. ويشمل الائتمان القروض التي تقدمها المصارف للعملاء مقابل سداد قيمة هذه القروض مع فوائدها عبر دفعات في المستقبل. وان مؤشرات الائتمان المصرفي تؤثر في القيمة السوقية المضافة التي أصبحت من أكثر الأدوات شيوعاً للمديرين في قياس الأداء المالي للمصارف، وقد جرى تقسيم البحث الى اربعة اجزاء تضمن الاول منهجية البحث، والثاني الجانب النظري لمؤشرات الائتمان المصرفي والقيمة السوقية المضافة، والثالث الجانب التحليلي للبحث واختبار الفرضيات، واختتم البحث بالجزء الرابع الذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات.

2. المنهجية

2.1 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تراجع القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بسبب الاحداث الاقتصادية والسياسية والامنية التي مرت بها البلد، لذا برزت مشكلة البحث في محاولة لتحليل مؤشرات الائتمان المصرفي وقياس أثرها في القيمة السوقية المضافة لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- هل يوجد تفاوت كبير في مؤشرات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث؟
- هل تعاني المصارف التجارية عينة البحث من انخفاض القيمة السوقية المضافة؟
- هل يوجد تأثير متعدد ذو دلالة احصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي في القيمة السوقية المضافة؟

2.2 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بالآتي:

- أهمية معرفة أسباب تراجع القيمة السوقية المضافة.
- تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي باعتبارها مؤشرات ذات أهمية كبيرة في تقييم مستوى المخاطر التي تواجه المصارف التجارية.
- قياس التأثير الخطي المتعدد باستخدام برنامج Smart PLS4.
- الاستفادة من نتائج البحث في رسم السياسات الائتمانية للمصارف بما يسهم في تعظيم قيمتها السوقية المضافة وتحقيق الاستقرار المصرفي.

2.3 أهداف البحث

ان الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في تحليل الائتمان المصرفي وتأثيره في القيمة السوقية المضافة، واهم أهداف البحث هي كما يلي:

- دراسة وتحليل الائتمان المصرفي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال المؤشرات المالية المعتمدة بالبحث.
- تحليل القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث.
- قياس تأثير مؤشرات الائتمان المصرفي للمصارف عينة البحث في القيمة السوقية المضافة.
- الاستعراض النظري لاهم المواضيع وهما مؤشرات الائتمان المصرفي والقيمة السوقية المضافة.

2.4 فرضيات البحث

ان البحث يسعى الى اختبار الفرضيات الآتية :

- لا يوجد تفاوت كبير في مؤشرات الائتمان المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث.
- لا تعاني المصارف التجارية عينة البحث من انخفاض القيمة السوقية المضافة.
- لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة احصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي في القيمة السوقية المضافة.

2.5 مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية المحلة العراقية للمدة من 2005 إلى 2023 إلا ان عينة البحث شملت ثمان مصارف تم اختيارها بناءً على توفر البيانات المالية للعينة للمدة من 2005 إلى 2023 وهي (بغداد، التجاري العراقي، الاهلي العراقي، الشرق الأوسط، الائتمان، سومر التجاري، الاستثمار العراقي، الخليج التجاري).

3. الإطار النظري للبحث

3.1 الائتمان المصرفي ومؤشراته

الائتمان المصرفي هو اتفاق بين المصرف والمقترض يتحدد فيه أعلى ائتمان يمكن أن يقدمه المصرف للمقترض، ويوجد شروط يضعها المصرف على الشركة المقترضة عند الموافقة على إقراضها، منها احتمالات تدني الظروف المالية للشركة، وبعد الاتفاق يتحدد مبلغ القرض ومعدل الفائدة وجدول السداد (Brigham & Ehrhardt, 2008: 796)، ويقصد بالائتمان المصرفي هو تمويل المصارف للمؤسسات والأفراد من خلال منح القروض. فعندما تقوم المصارف بمنح قروض، فإنها تضع شروطاً محددة تتعلق بكيفية سداد القرض، والتي قد تشمل ضمانات معينة وشروط خاصة للسداد، ومن ثم يعتبر الائتمان المصرفي وسيلة أساسية لتوجيه الموارد المالية للقطاعات التي تحتاج إليها، وبالتالي لدعم النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد ككل (Ogar et al, 2014: 188- 189).

تلعب المصارف دوراً أساسياً ومحورياً في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تقديمها طيفاً واسعاً من الخدمات المالية التي تساهم بشكل كفاء في النمو وتحقيق الاستقرار المصرفي. ويُعتبر تطور النظام المصرفي وتعزيز دوره كوسيط مالي من أبرز العوامل المحفزة للنمو، لاسيما في أوقات الأزمات التي تضعف فيها كفاءة أسواق رأس المال. ففي مثل هذه الحالات، تزداد أهمية السيوالة المصرفية المتاحة، وتبرز الحاجة إلى دور المصارف في تيسير عمليات الائتمان، الذي يشكل بدوره أداة حيوية لتمويل الاستثمارات الجديدة وتنشيط المشاريع الاقتصادية، مما يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج والعرض وفرص التوظيف داخل المجتمع.

وتتجلى أهمية الائتمان المصرفي في مجموعة من النقاط الرئيسية كما أوردها (الصافي، 2017: 22)

1. يُعد الائتمان المصرفي أداة جذابة ذات عوائد مرتفعة للمصارف التجارية، وقد صُمم بهدف تحقيق الربحية.
2. يساهم في تمويل الاحتياجات والمشتريات الفردية، وخاصة السلع المعمرة، من خلال بطاقات الائتمان والقروض الاستهلاكية.
3. يعزز من حجم التجارة الدولية عبر إصدار خطابات الاعتماد المستندية وتسهيل تبادل العملات الأجنبية.
4. يمكن المشاريع من الحصول على التمويل اللازم لتأسيسها وتطويرها.
5. يؤدي دوراً أساسياً في عمليات التسوية المالية من خلال العقود والسندات والأدوات المالية الأخرى.
6. يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر تخصيص الموارد الائتمانية بما يضمن التدفق النقدي المنتظم للمشاريع المختلفة.
7. يُستخدم الائتمان المصرفي كوسيلة لتوجيه الموارد نحو مشاريع منتجة تساهم في زيادة الدخل القومي وتنشيط الاقتصاد الوطني.

عادةً ما يُترك قرار منح الائتمان إلى مسؤول إدارة الائتمان، الذي يعتمد بشكل كبير على خبرته المهنية وحُكمه الشخصي، إلى جانب تحليله لمجموعة من العوامل الجوهرية. ويُعتبر تقييم هذه العوامل أحد الركائز الأساسية في اتخاذ القرار الائتماني، رغم تنوع العوامل المحتملة التي يمكن النظر فيها. ومع ذلك، يُعد نظام الائتمان الخماسي من أكثر الأنظمة شيوعاً في هذا المجال، إذ يقوم المسؤول المختص بتحليل خمسة عناصر رئيسية لاتخاذ القرار المناسب (Saunders & Allen, 2002: 9-10)؛ (Manurung & Manurung, 2019: 2)؛ (Aryal, 2022: 8) وتتمثل هذه العناصر في الآتي:

1. الشخصية - Character

تمثل تقييماً لسمعة الجهة المقترضة ومدى التزامها بالسداد ضمن الإطار الزمني المحدد، إذ يُعد عمر المصرف أحد المؤشرات الكفوءة على مصداقيتها التاريخية في الإيفاء بالالتزامات.

2. رأس المال (Capital):

يتعلق بقياس كفاءة استخدام رأس المال من خلال تحليل النسب المالية، كالسيولة والملاءة والربحية، ما يساعد في تقييم القوة المالية للجهة المقترضة.

3. القدرة - Capacity

تشير إلى القدرة المالية الفعلية للمقترض على سداد الالتزامات في مواعيدها، ويتم تحليلها عبر مراجعة التدفقات النقدية والدخل المستقبلي المتوقع.

4. الضمانات - Collateral

تستخدم كوسيلة لتقليل المخاطر، إذ يستطيع المقرض مطالبة المقترض بالموجودات المتفق عليها في حال تعثره في السداد. وتزداد أهمية الضمانات بارتفاع أولويتها القانونية وقيمتها السوقية.

5. الظروف - Conditions

تتعلق ببيئة الأعمال العامة التي تؤثر على قدرة المقترض على السداد، وتشمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه المقترض.

يوجد عدد من مؤشرات الائتمان المصرفي المستخدمة في الجانب التحليلي وهي كالآتي (Fatima, 2014: 773)، (Kabir et al, 2015: 11)، (Prabowo et al, 2018: 4)، (Hidayat, 2021: 1122)، (Saleh & Winarso, 2021: 430)، (Al Mamun, 2013: 2):

- نسبة القروض الى الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع (1)
- نسبة القروض الى إجمالي الموجودات = إجمالي القروض / إجمالي الموجودات (2)
- نسبة مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض = مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض (3)
- نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الاساسي / الموجودات المرجحة بالمخاطرة) $\times 100\%$ (4)

3.2 القيمة السوقية المضافة

يقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA) هي فائض القيمة السوقية للمصرف عن القيمة الدفترية لرأس المال المستثمر (Yusbardini, 2017: 1683)، أي يعبر عنها بالفرق بين القيمة السوقية للمصرف وقيمة رأس المال المستثمر خلال مدة زمنية (Akgun et al, 2018: 107). وعرفها (Quintiliani, 2018: 122) ان القيمة السوقية القيمة السوقية المضافة تمثل القيمة المضافة للسهم الواحد مقارنة بقيمته الدفترية، وتشير القيمة السوقية المضافة إلى مقدار القيمة التي أضافها المساهم إلى ثروته التي استثمرها في السهم. مما ينبغي على المصرف تعزيز ثروة مساهميها والاستفادة من القيمة السوقية المضافة (MVA) الخاصة بها. فالقيمة السوقية المضافة هي مقياس للأداء الخارجي والذي يعد أفضل مؤشر لاجاد قيمة للمساهمين فعندما يرغب المستثمرون في النظر إلى كيفية أداء المصرف لمساهميهم، فإنهم ينظرون أولاً إلى قيمة السوقية المضافة إذ تعد القيمة السوقية المضافة لمصرف ما مؤشراً على قدرتها على زيادة قيمة المساهمين بمرور الوقت، ويمثل ارتفاع القيمة السوقية المضافة دليل على الإدارة الكفوءة والقدرات التشغيلية القوية، وتعتبر على الكفاءة الادارية إذ تستخدم لتعويضات المديرين في حالة نجاحهم في تحقيق هذه القيمة، وتعد المصارف ذات القيمة السوقية المضافة العالية جذابة للمستثمرين ليس فقط بسبب الاحتمالية الكبيرة لتحقيق عوائد إيجابية ولكن أيضاً لأنها مؤشر جيد على امتلاكهم قيادة قوية وحوكمة مصرفية سليمة (جوان، 2021: 83). وتعتبر القيمة السوقية المضافة مقياساً لإداء الإدارة المصرفية فهو يعكس الكفاءة والفاعلية الإدارية للمصرف وبالتالي التوجهات المستقبلية للمصرف، كما انها تضع تصور للمستثمرين والتي تنعكس في الأسعار، ويمكن تلخيص أهمية القيمة السوقية المضافة بالآتي أسهمه (احمد، 2023: 45):

- تأخذ القيمة السوقية المضافة على انها مقياساً للمقارنة لأداء إدارة المصرف بين الماضي والحاضر في تعظيم ثروة المساهمين، ومدى كفاءته وقدراته التشغيلية القوية في توظيف أموال المصرف لتحقيق عوائد إضافية وزيادة رأس المال المصرفي والتخطيط للأداء المستقبلي.
- الهدف الأساسي للإدارة المصرفية هو تعظيم ثروة مساهميهم وزيادة رأس المال المستثمر فان الزيادة الموجبة في القيمة السوقية المضافة يمثل زيادة في قيمة رأس المال المصرف وثروة المساهمين.

إذا كانت القيمة السوقية المضافة (MVA) موجبة ($MVA > 0$) فيمكن القول إن إدارة المصرف تمكنت من زيادة ثروة المساهمين، أما إذا كانت القيمة السوقية المضافة (MVA) سالبة ($MVA < 0$) يشير إلى انخفاض في قيمة رأس مال المساهم (Udiyana et al., 2022: 18)، (Hdayah et al, 2024: 4286) وتقاس القيمة السوقية المضافة من خلال المعادلة بالشكل الآتي (Ehrhardt & Brigham, 2011: 67)، (Selviyani & Nurhasanah, 2024: 4)، (Olwan, 2025: 25):

$$MVA = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{رأس المال المقدم من قبل المساهمين} \dots\dots\dots (5)$$

$$\text{أي: } MVA = (\text{عدد الأسهم المصدرة} * \text{سعر السهم}) - \text{حق الملكية}$$

بالرغم من أن حساب القيمة السوقية المضافة يستخدم القيمة الدفترية لحق الملكية، والذي يخضع للتشوهات التضخمية، إلا أنه مقياساً ممتازاً لقدرة المصرف على تعظيم الثروة، كما أن هنالك أغلب الدراسات السابقة التي استخدمت MVA كبديل لأداء تقييم للقيمة في السوق أثبتت أنه قوي لمختلف الفترات الزمنية (احمد، 2023: 49). وأن ميزة القيمة السوقية المضافة هي أيضاً مقياس واحد لنجاح إدارة المصرف دون الحاجة إلى تحليل الاتجاهات، لذا سيكون من الأسهل بالتأكد من مراقبة أداء المصرف من قبل الإدارة من قبل هذا المقياس (Nisa et al, 2024: 689).

4. الجانب التطبيقي للبحث

4.1 تحليل مؤشرات الائتمان المصرفي

يعد الائتمان الممنوح من أبرز الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية للمؤسسات المالية والأفراد، وذلك في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، بما يسهم في تمكين هذه الجهات من تنفيذ أنشطتها ومواصلة عملياتها التشغيلية. ويعد الائتمان المصرفي انعكاساً للقروض والتسهيلات المالية المقدمة من المصارف لعملائها، على أن تُسدد لاحقاً وفق شروط متفق عليها، ويتناول هذا المبحث التحليل المالي لمؤشرات الائتمان لدى المصارف التجارية عينة البحث، والتي تضمنت ثمان مصارف وقد تم اعتماد أربعة مؤشرات رئيسية لقياس وتحليل واقع الائتمان في المصارف عينة البحث، وهي (نسبة القروض إلى الودائع (X1)، نسبة القروض إلى الموجودات (X2)، نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض (X3)، نسبة كفاية رأس المال (X4)) والتي سيتم تحليلها كالآتي:

4.1.1 نسبة القروض إلى الودائع

بالاعتماد على نتائج الجدول (1) نشاهد تحليل نسبة القروض إلى الودائع X1 للمصارف عينة البحث للمدة 2005-2023 يتبين وجود تباين واضح في توجه المصارف عينة البحث نحو توظيف ودائعها في منح القروض، ونلاحظ ما يلي:

- إن أقل نسبة للقروض إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة البحث كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي في عام 2015، إذ بلغت (0.04%)، وهو مؤشر على انخفاض حجم القروض الممنوحة مقارنة بالودائع المستلمة، في المقابل، أعلى نسبة تم تسجيلها في مصرف سومر التجاري في عام 2014 إذ بلغت (165.24%)، مما يشير إلى أن المصرف كان يبالغ في توظيف الودائع في منح القروض.
- وعلى صعيد المتوسطات، كان أعلى وسط حسابي لنسبة القروض إلى الودائع من نصيب مصرف الاستثمار العراقي، إذ بلغ (67.38%)، مما يدل على أن المصرف يعتمد سياسة توسعية في الإقراض. في حين أن أقل متوسط كان لمصرف الائتمان العراقي أيضاً بمقدار (4.93%)، مما يعكس أداءً ضعيفاً في توظيف الودائع.
- أما من حيث المتوسط العام السنوي فقد كان العام 2016 الأعلى من حيث معدل التوظيف الائتماني للودائع، إذ بلغ المتوسط (62.07%)، ما يدل على توسع عام في منح القروض من قبل المصارف عينة البحث في تلك السنة. بينما كان أدنى متوسط سنوي في عام 2008 إذ بلغ (15.21%)، وهو ما يدل على سياسة المصارف عينة البحث المتحفظة في منح القروض، وذلك بسبب الازمات المالية العالمية والأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية للبلد.

جدول (1) تحليل نسبة القروض إلى الودائع X1 للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	المتوسط ط
2005	26.94 %	27.55%	36.28%	9.44%	16.39 %	47.71%	63.83%	45.85%	34.25 %
2006	18.68 %	30.59%	53.62%	9.17%	0.79%	14.81%	42.47%	21.54%	23.96 %
2007	22.21 %	25.30%	36.85%	5.51%	7.87%	31.77%	38.07%	8.94%	22.07 %
2008	11.99 %	11.88%	27.32%	3.84%	2.53%	40.41%	13.91%	9.83%	15.21 %
2009	12.10 %	8.34%	45.29%	14.53%	5.56%	130.18%	8.81%	15.51%	30.04 %
2010	23.20 %	0.50%	75.12%	31.26%	3.25%	103.68%	57.46%	17.71%	39.02 %
2011	21.38 %	1.22%	67.20%	39.18%	4.03%	125.15%	65.71%	32.45%	44.54 %
2012	14.03 %	2.14%	47.30%	32.19%	1.55%	88.51%	98.45%	70.81%	44.37 %

45.32%	61.48%	84.59%	114.75%	0.68%	37.82%	41.88%	4.52%	16.89%	2013
51.46%	48.64%	51.87%	165.24%	0.40%	53.64%	68.81%	6.21%	16.85%	2014
53.27%	69.55%	41.99%	121.49%	0.04%	45.93%	106.04%	10.74%	30.36%	2015
62.07%	66.81%	44.18%	146.97%	4.72%	47.66%	86.07%	78.81%	21.37%	2016
61.71%	82.11%	52.17%	100.88%	17.74%	33.25%	93.37%	94.03%	20.13%	2017
45.49%	73.62%	66.65%	93.47%	4.98%	25.31%	49.28%	26.00%	24.64%	2018
57.13%	71.75%	126.48%	109.57%	3.88%	34.70%	77.52%	9.97%	23.20%	2019
53.33%	69.52%	130.61%	74.90%	3.44%	31.99%	83.59%	14.36%	18.26%	2020
46.95%	92.20%	76.18%	61.31%	4.00%	30.33%	79.42%	16.96%	15.16%	2021
52.93%	84.05%	124.91%	36.15%	7.61%	86.30%	65.40%	7.75%	11.26%	2022
53.62%	96.31%	91.91%	95.72%	4.23%	80.03%	47.18%	8.52%	5.06%	2023
44.04%	54.67%	67.38%	89.61%	4.93%	34.32%	62.50%	20.28%	18.61%	المتوسط
62.07%	96.31%	130.61%	165.24%	17.74%	86.30%	106.04%	94.03%	30.36%	MAX
15.21%	8.94%	8.81%	14.81%	0.04%	3.84%	27.32%	0.50%	5.06%	MIN
0.13084	0.281085	0.342434	0.4061	0.046846	0.218043	0.212917	0.244548	0.059807	S.D

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel vs.16

4.1.2 نسبة القروض إلى الموجودات (X2)

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (2) نشاهد ما يلي:

- أعلى نسبة قروض إلى اجمالي الموجودات تم تسجيلها في مصرف الأهلي العراقي في عام 2021 اذ بلغت (49.82%) وهو ما يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على الإقراض كمصدر لاستخدام الموجودات، مما يعكس سياسة توسعية في منح القروض خلال هذه السنة، والتي قد تعزز من العوائد ولكنها في الوقت ذاته تعرض المصرف لمخاطر السيولة والانتماء. اما اقل نسبة سجلها مصرف الائتمان في عام 2015 اذ بلغت (0.01%) وهو ما يعكس تراجع المصرف المذكور في منح القروض بالإضافة الى انخفاض حجم الموجودات للمصرف.
- اما المتوسط العام لنسبة القروض إلى الموجودات خلال مدة البحث فقد حقق مصرف الاستثمار العراقي أعلى متوسط اذ بلغت (26.81%) ما يعكس سياسة نشطة نسبياً في الإقراض خلال مدة البحث بينما بالمقابل سجل مصرف الائتمان أقل متوسط بنسبة (2.21%) مما يدل على السياسة المصرف المتحفظة في منح القروض.
- أما من حيث المتوسط العام السنوي فإن أعلى متوسط سنوي سجلته المصارف عينة البحث كان في عام 2022 اذ بلغ (20.56%) ما يعكس اتجاهها عاماً لدى المصارف عينة البحث لزيادة الإقراض. بالمقابل، سجل أدنى متوسط سنوي في عام 2008 بنسبة بلغت (6.45%) وهو مؤشر يعكس تراجع المصارف عينة البحث في منح القروض وعدم استثمار الأموال الفائضة في منح القروض والحصول على الفوائد.

جدول (2) تحليل نسبة القروض إلى الموجودات (X2) للمصارف عينة البحث

المتوسط	الخليج التجاري	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	الائتمان	الشرق الاوسط	الاهلي العراقي	التجاري العراقي	بغداد	السنة
14.94 %	16.90%	35.55%	7.53%	12.91 %	7.67%	5.40%	13.78%	19.82 %	2005
11.59 %	11.04%	27.25%	4.41%	0.64%	6.68%	15.99%	13.62%	13.07 %	2006
10.14 %	5.24%	20.02%	8.02%	5.25%	4.16%	13.67%	10.30%	14.48 %	2007
6.45%	5.26%	7.99%	7.42%	1.49%	2.72%	13.36%	4.95%	8.39%	2008
11.45 %	9.79%	9.62%	27.34%	3.21%	11.33%	17.44%	3.20%	9.68%	2009
18.37 %	11.06%	29.06%	28.24%	2.31%	24.15%	33.14%	0.18%	18.81 %	2010
18.52 %	18.03%	32.50%	23.98%	2.26%	27.86%	26.56%	0.34%	16.64 %	2011
20.17 %	38.72%	45.54%	21.48%	0.89%	23.39%	20.01%	0.79%	10.55 %	2012
20.13 %	29.66%	43.42%	27.66%	0.41%	25.63%	21.30%	1.18%	11.80 %	2013
18.13 %	24.86%	22.27%	30.07%	0.20%	26.73%	26.87%	1.59%	12.40 %	2014
19.16 %	32.01%	19.17%	28.31%	0.01%	21.52%	34.35%	2.19%	15.70 %	2015
18.29 %	35.59%	19.42%	28.28%	1.65%	18.94%	22.02%	6.90%	13.54 %	2016
18.18 %	36.18%	22.37%	23.21%	1.81%	14.00%	28.56%	6.71%	12.62 %	2017
14.48 %	29.65%	15.21%	18.43%	1.62%	13.16%	17.79%	2.69%	17.31 %	2018
17.47 %	26.34%	28.37%	19.60%	1.55%	14.29%	30.69%	2.54%	16.41 %	2019
16.53 %	24.60%	24.81%	12.27%	1.42%	13.14%	39.12%	3.06%	13.80 %	2020
19.11 %	35.09%	28.79%	7.93%	1.36%	13.20%	49.82%	5.30%	11.40 %	2021
20.56 %	34.26%	42.27%	6.14%	1.71%	27.43%	41.65%	2.46%	8.55%	2022
19.06 %	35.67%	35.84%	12.43%	1.25%	26.26%	34.67%	2.32%	3.99%	2023
16.46 %	24.21%	26.81%	18.04%	2.21%	16.96%	25.92%	4.43%	13.10 %	المتوسط
20.56 %	38.72%	45.54%	30.07%	12.91 %	27.86%	49.82%	13.78%	19.82 %	MAX
6.45%	5.24%	7.99%	4.41%	0.01%	2.72%	5.40%	0.18%	3.99%	MIN
0.038273	0.110605	0.104009	0.089809	0.027659	0.081205	0.109069	0.040302	0.038227	S.D

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel vs.16

4.1.3 نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض (X3)

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (3) نلاحظ ما يلي :

- أدنى نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض خلال مدة البحث كانت من نصيب مصرف الأهلي العراقي في عام 2022 اذ بلغت (0.12%) اما أعلى نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض كانت من نصيب

المصرف التجاري العراقي في عام 2010 اذ بلغت (2332.98%) وهي نسبة مرتفعة جدا بسبب انخفاض حجم القروض الممنوحة بالإضافة الى ان مخصص خسائر القروض غير مستقر ومتذبذب بسبب الأوضاع البلد مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن عدم الاستقرار الأمني الذي حل بالبلد بشكل عام والمصارف بشكل خاص. أما من حيث المتوسط العام للمصارف خلال المدة 2005-2023 فقد سجل مصرف التجاري العراقي أعلى متوسط اذ بلغ (272.41%) ما يشير اتباع المصارف سياسة متحفظة جداً في منح القروض، بينما سجل مصرف الأهلي العراقي أدنى متوسط اذ بلغ (10.03%) ما يدل على استقرار نسبي في جودة القروض للمصارف للمدة 2005-2023.

ان أعلى متوسط سنوي لجميع المصارف في عام 2010 اذ بلغ (299.70%) مما يعكس مستوى مرتفع من الاحتياطات لمواجهة المخاطر الائتمانية. في المقابل، كان أدنى متوسط سنوي في عام 2005 اذ بلغ (11.08%)، مما يدل على أن المصارف كانت في عام 2005 تعتمد على ضوابط ائتمانية أكثر تحفظاً وان سياسة المصارف عينة البحث في منح القروض متحفظة اذ تمنح لعملاء أقل مخاطرة، ما انعكس على انخفاض نسب مخصص خسائر القروض مقارنة بإجمالي القروض.

جدول (3) تحليل نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض (X3) للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	المتوسط
2005	3.97%	16.32%	9.52%	13.23%	5.43%	31.09%	3.44%	5.66%	11.08%
2006	16.96%	46.85%	14.39%	18.32%	11.94%	67.40%	19.12%	16.80%	26.47%
2007	19.90%	106.26%	24.39%	50.28%	0.88%	52.83%	7.70%	27.16%	36.18%
2008	30.72%	153.22%	18.10%	60.38%	3.27%	64.40%	45.24%	48.50%	52.98%
2009	18.04%	204.72%	10.41%	14.17%	1.41%	14.01%	66.93%	26.15%	44.48%
2010	8.38%	2332.98%	6.96%	6.42%	1.20%	9.38%	9.75%	22.54%	299.70%
2011	11.67%	1029.16%	7.66%	5.11%	1.64%	5.85%	2.82%	11.77%	134.46%
2012	12.39%	397.11%	6.16%	5.44%	3.29%	3.13%	1.67%	4.44%	54.20%
2013	8.17%	231.25%	6.52%	5.26%	6.68%	3.01%	1.28%	3.54%	33.21%
2014	7.50%	139.36%	11.59%	5.71%	13.46%	3.51%	2.93%	4.43%	23.56%
2015	12.33%	115.86%	12.85%	7.18%	240.96%	3.61%	11.49%	5.39%	51.21%
2016	15.53%	36.06%	14.38%	8.69%	1.95%	3.94%	10.42%	4.91%	11.98%
2017	22.02%	33.82%	15.72%	9.74%	42.02%	5.74%	9.12%	7.88%	18.26%
2018	15.68%	79.29%	12.06%	9.64%	43.88%	0.16%	12.67%	10.03%	22.93%
2019	16.65%	87.11%	9.09%	11.40%	43.88%	2.63%	23.86%	11.89%	25.81%
2020	21.87%	57.36%	6.14%	22.61%	43.17%	3.76%	32.75%	13.69%	25.17%
2021	25.04%	33.62%	3.12%	22.49%	46.41%	4.95%	27.44%	9.10%	21.52%
2022	28.98%	69.55%	0.12%	9.22%	38.63%	7.86%	16.45%	9.08%	22.49%
2023	36.78%	5.84%	1.38%	11.57%	40.36%	4.30%	14.74%	8.81%	15.47%

49.01 %	13.25%	16.83%	15.35%	31.08 %	15.62%	10.03%	272.41%	17.50 %	المتوسط
299.70 %	48.50%	66.93%	67.40%	240.96 %	60.38%	24.39%	2332.98%	36.78 %	MA X
11.08 %	3.54%	1.28%	0.16%	0.88%	5.11%	0.12%	5.84%	3.97%	MIN
0.6485 31	0.108526	0.163243	0.211646	0.5276 51	0.146637	0.057855	5.351263	0.0836 32	S.D

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel vs.16

4.1.4 نسبة كفاية رأس المال (X4)

نلاحظ من خلال الجدول (4) ما يلي:

- إن أعلى نسبة كفاية رأس المال كانت من نصيب مصرف الائتمان العراقي في عام 2020 إذ بلغت (2100.22%) وان سبب هذا الارتفاع الكبير يرجع إلى انخفاض حجم الموجودات المرجحة بالمخاطرة، في المقابل، بلغت أدنى نسبة كفاية رأس المال في عام 2022 وتم تسجيلها من قبل المصرف الأهلي إذ بلغت (13.80%) وهي قريبة من الحد الأدنى المطلوب وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وذلك بسبب زيادة حجم الموجودات المرجحة بالمخاطرة خلال عام 2022 للمصرف المذكور.
- ان أعلى وسط حسابي لنسبة كفاية رأس المال كان من نصيب مصرف الائتمان إذ بلغ (246.46%) مما يعكس سياسته المتحفظة في الاحتفاظ برأس المال في المصرف مقارنة بحجم الموجودات المرجحة بالمخاطرة، في حين أن أقل وسط حسابي سجل في مصرف بغداد إذ بلغ (48.19%) وهو وإن كان أعلى من الحدود الدنيا المقررة، إلا أنه يُظهر مستوى أقل نسبياً مقارنة ببقية المصارف عينة البحث.
- ان أعلى متوسط سنوي لجميع المصارف في عام 2020 إذ بلغ (459.31%) ويرجع ذلك إلى الارتفاع الحاد في نسبة كفاية رأس المال لدى بعض المصارف لا سيما في مصرفي (الائتمان، وسومر التجاري) بينما يُلاحظ أن أقل متوسط سنوي تحقق في عام 2006 إذ بلغ (59.62%) وهو ما قد يعود إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال في عدد من المصارف في ذلك العام (الائتمان، الاستثمار، الخليج).

جدول (4) تحليل نسبة كفاية رأس المال (X4) للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري	الأهلي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر	الاستثمار	الخليج	المتوسط
2005	36.10 %	133.72 %	125.23 %	12.73 %	39.28 %	83.21 %	33.72 %	46.41 %	63.80 %
2006	41.40 %	48.05 %	169.61 %	22.26 %	17.28 %	69.27 %	26.68 %	47.76 %	55.29 %
2007	37.53 %	37.55 %	236.49 %	21.71 %	40.65 %	91.24 %	123.86 %	31.10 %	77.52 %
2008	27.60 %	43.01 %	109.96 %	18.12 %	54.55 %	159.39 %	213.56 %	24.06 %	81.28 %
2009	33.64 %	45.45 %	124.52 %	37.44 %	55.04 %	81.23 %	167.74 %	29.50 %	71.82 %
2010	30.52 %	58.58 %	93.04 %	35.60 %	35.04 %	117.38 %	91.54 %	32.41 %	61.76 %
2011	33.41 %	97.59 %	141.16 %	46.23 %	61.19 %	101.37 %	68.13 %	47.82 %	74.61 %
2012	42.45 %	91.78 %	194.29 %	52.88 %	46.28 %	130.38 %	53.59 %	56.32 %	83.49 %
2013	38.82 %	137.43 %	106.02 %	169.20 %	48.50 %	156.86 %	64.46 %	73.66 %	99.37 %
2014	35.02 %	90.37 %	128.16 %	92.13 %	68.52 %	151.79 %	139.64 %	76.66 %	97.79 %
2015	39.56 %	101.74 %	116.09 %	79.18 %	93.30 %	162.04 %	147.77 %	56.80 %	99.56 %

112.94 %	%64.26	191.40 %	194.70 %	%71.44	%89.33	126.27 %	%92.11	73.99 %	2016
116.27 %	%85.01	150.69 %	209.41 %	%100.80	%76.49	139.73 %	%86.87	81.21 %	2017
140.49 %	%95.21	112.35 %	244.70 %	%361.85	%76.27	%52.91	%98.55	82.12 %	2018
156.23 %	105.44 %	115.18 %	239.89 %	%425.75	%80.66	%92.46	128.60 %	61.88 %	2019
377.01 %	111.18 %	124.09 %	317.73 %	2100.22 %	%79.83	%67.90	142.87 %	72.28 %	2020
204.78 %	113.62 %	%80.15	364.75 %	%824.14	%87.78	%26.08	%94.31	47.41 %	2021
109.56 %	113.09 %	%61.94	379.52 %	%102.62	%77.90	%13.80	%86.75	40.86 %	2022
100.24 %	107.96 %	%65.02	259.25 %	%136.21	%60.94	%20.38	%92.39	59.74 %	2023
114.94 %	%69.38	106.92 %	184.95 %	%246.46	%64.03	109.69 %	%89.88	48.19 %	المتوسط
377.01 %	113.62 %	213.56 %	379.52 %	2100.22 %	%169.20	236.49 %	142.87 %	82.12 %	MAX
%55.29	%24.06	%26.68	%69.27	%17.28	%12.73	%13.80	%37.55	27.60 %	MIN
%71.14	%30.50	%51.41	%92.19	%477.11	%35.95	%55.99	%31.17	17.33 %	S.D

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel vs.16

من خلال ما سبق نستنتج رفض الفرضية الأولى أي يوجد تفاوت كبير في مؤشرات الانتماء المصرفي للمصارف التجارية عينة البحث.

4.2 تحليل القيمة السوقية المضافة

تهدف المصارف الى زيادة القيمة السوقية المضافة لأسهمها مما يؤدي زيادة قيمة المساهمين ويمكن قياسها من خلال اخذ الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحق الملكية ويمكن تحليل القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث وفق المدة الزمنية 2005 – 2023 وكالاتي:

- تحققت أعلى قيمة سوقية مضافة لدى مصرف بغداد في عام 2005 إذ بلغت (283,105,190,388) دينار بسبب ارتفاع سعر السهم للمصرف، في المقابل، كانت أدنى قيمة سوقية مضافة من نصيب مصرف الخليج التجاري في عام 2015 إذ بلغت (-258,500,505,884) دينار، مما يدل على انخفاض القيمة السوقية بسبب انخفاض سعر السهم وان سبب انخفاض أسعار الأسهم يرجع الى الاحداث الاقتصادية والسياسة التي مر بهل البلد اثرت في القطاع المصرفي بالإضافة الى سياسة معظم المصارف بالاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة داخل المصرف وبالتالي ان زيادة الاحتفاظ بالسيولة اثر في ربحية المصرف مما ادى إلى انخفاض ربحية المصرف وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للمصرف.
- ان أعلى متوسط حسابي كان من نصيب مصرف الانتماء إذ بلغ (108,403,564,295) دينار مما يدل على قدرة المصرف على تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة خلال المدى الطويل. بينما كان أدنى متوسط حسابي من نصيب مصرف الخليج التجاري إذ بلغ (-129,801,054,034) دينار مما يعكس تراجع القيمة السوقية للمصارف بسبب الانخفاض الحاد في أسعار الاسهم.
- أعلى متوسط سنوي تحقق في عام 2005 إذ بلغ (137,367,733,844) دينار ما يشير إلى وجود استقرار نسبي في القيمة السوقية وان أسعار الأسهم السوقية اعلى من القيمة الدفترية، بينما كان أدنى متوسط سنوي في عام 2016 إذ بلغ (-129,801,054,034) دينار وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً جداً في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية ويعكس تدهوراً عاماً في الأداء المصرفي خلال تلك السنة بسبب الأزمات التي مر بها البلد التي اثرت في البلد بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

جدول (5) تحليل القيمة السوقية المضافة للمصارف عينة البحث

المتوسط	الخليج التجاري	الاستثمار العراقي	سومر التجاري	الانتمان	الشرق الأوسط	الاهلي العراقي	التجاري العراقي	بغداد	السنة
137,367,733,844	52,881,080,497	39,868,135,211	16,684,564,868	437,777,847,178	59,640,488,456	71,645,983,156	137,338,581,000	283,105,190,388	2005
39,663,368,104	15,842,411,629	- 2,456,654,000	1,744,322,601	228,790,620,416	12,817,189,258	- 111,121,841	14,223,430,773	46,456,745,992	2006
26,962,217,686	- 2,181,661,000	- 5,434,358,000	- 7,970,938,912	102,124,244,413	27,050,976,293	- 1,695,512,000	15,695,992,737	88,108,997,957	2007
16,772,473,206	- 14,800,279,006	- 10,795,068,000	- 27,139,253,897	106,430,136,325	26,459,874,344	- 8,580,598,000	1,946,911,879	60,658,062,002	2008
19,565,738,847	- 3,700,957,105	- 2,522,443,000	- 9,748,650,910	87,837,363,613	30,052,785,285	- 8,271,970,000	8,849,354,936	54,030,427,954	2009
7,600,934,382	- 18,048,282,453	- 37,164,196,000	- 19,047,952,183	109,906,540,000	- 11,498,352,240	- 12,413,474,000	- 11,138,893,067	60,212,085,000	2010
52,071,763,396	- 50,683,956,284	- 59,547,774,000	- 23,999,841,000	208,034,513,000	54,100,620,849	43,583,014,000	- 8,184,629,395	253,272,160,000	2011
- 2,905,177,058	22,612,490,154	- 5,252,167,000	- 40,414,512,000	59,452,517,000	31,253,807,672	- 70,660,445,000	- 16,200,259,288	- 4,032,848,000	2012
- 32,602,989,173	- 128,244,100,291	101,143,342,000	- 9,182,702,000	164,420,633,000	- 355,779,595,209	- 43,839,898,837	- 58,579,178,046	69,237,586,000	2013
- 58,776,008,173	- 198,514,012,631	- 13,749,256,000	- 10,507,823,000	27,671,143,000	- 157,074,411,660	- 38,386,979,914	- 119,385,241,180	95,080,802,000	2014
- 123,417,039,021	- 258,500,505,884	- 128,262,187,000	- 26,210,198,000	154,309,851,000	- 149,467,572,232	- 122,896,326,552	- 171,701,298,497	24,011,627,000	2015
- 129,801,054,034	- 176,333,784,273	- 154,792,736,000	- 42,139,192,000	119,315,200,000	- 164,593,538,000	- 163,971,224,000	- 161,941,053,000	55,321,705,000	2016
- 153,688,887,471	- 240,087,340,766	- 166,082,676,000	- 42,513,283,000	145,456,738,000	- 173,651,000,000	- 168,219,322,000	- 169,058,698,000	124,442,042,000	2017
- 190,696,711,784	- 274,072,925,906	- 226,101,619,368	- 43,382,600,000	213,498,305,000	- 234,967,533,000	- 172,849,745,000	- 166,458,246,000	194,242,720,000	2018

-	-	-	-	-	-	-	-	-	2019
189,816, 553,712	266,309, 058,201	218,626, 478,492	141,967, 762,000	189,626, 650,000	242,290, 296,000	104,141, 507,000	156,92 9,254,0 00	198,64 1,424, 000	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2020
192,101, 429,021	274,347, 111,451	223,274, 449,718	162,925, 705,000	191,199, 445,000	233,891, 189,000	77,483,0 51,000	197,75 4,629,0 00	175,93 5,852, 000	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2021
154,087, 483,160	266,450, 776,837	168,138, 358,446	169,092, 957,000	193,761, 016,000	215,721, 811,000	8,362,14 9,000	159,54 2,919,0 00	51,629 878,0, 00	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2022
174,217, 525,745	255,615, 863,010	236,362, 870,949	217,610, 231,000	209,504, 548,000	230,195, 849,000	36,266,8 86,000	201,05 7,692,0 00	7,126, 266,00 0	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	2023
82,014,5 42,530	270,957, 227,123	263,069, 442,119	223,199, 128,000	89,534,9 86,000	224,239, 017,000	151,009, 840,000	137,40 7,919,0 00	401,28 1,539, 000	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المتوسط
62,322,1 66,917	137,237, 466,313	93,716,9 08,257	63,085,4 65,391	1,531,76 1,424	113,262, 864,325	40,626,9 14,368	81,962, 402,00 8	32,846 446,7, 52	
137,367, 733,844	52,881,0 80,497	101,143, 342,000	16,684,5 64,868	437,777, 847,178	59,640,4 88,456	151,009, 840,000	137,33 8,581,0 00	401,28 1,539, 000	MAX
-	-	-	-	-	-	-	-	-	MIN
192,101, 429,021	274,347, 111,451	263,069, 442,119	223,199, 128,000	213,498, 305,000	355,779, 595,209	172,849, 745,000	201,05 7,692,0 00	198,64 1,424, 000	
97,643,9 25,616	123,823, 099,098	107,692, 830,876	75,024,1 74,724	181,640, 003,267	128,885, 401,469	81,293,0 96,369	94,696, 146,70 1	153,69 1,550, 897	S.D

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel vs.16

من خلال ما سبق نستنتج رفض الفرضية الثانية بمعنى تعاني المصارف التجارية عينة البحث من انخفاض واضح في القيمة السوقية المضافة.

4.3 التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات الاحصائية

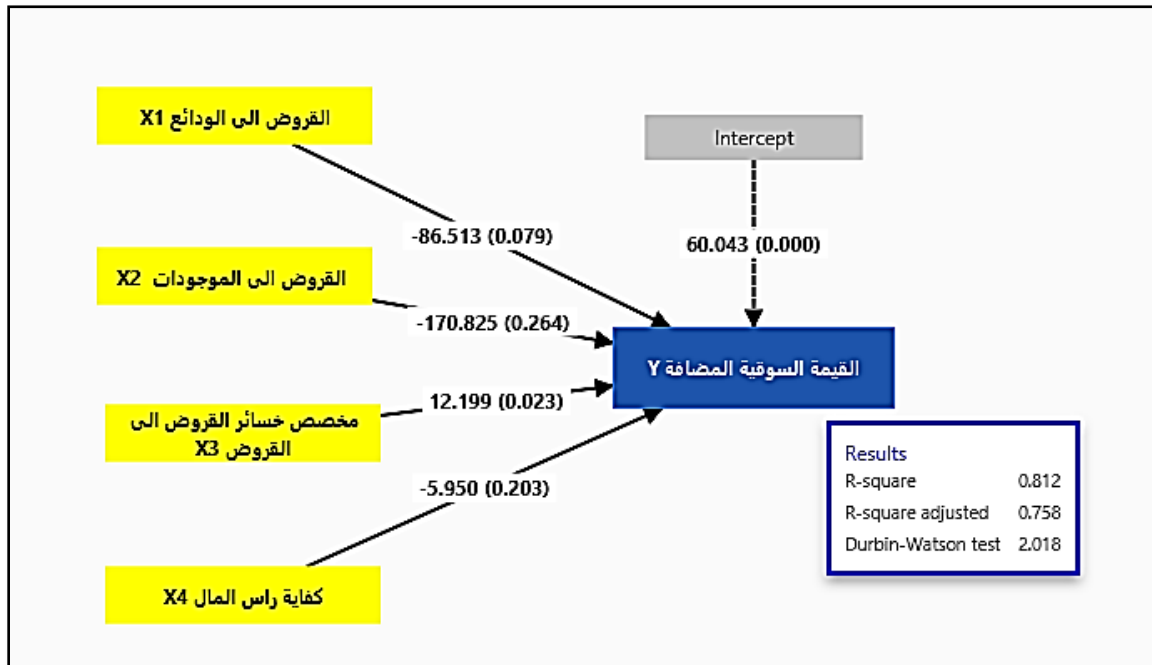
يعرض الباحثين أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل علاقات التأثير بين متغيرات البحث واختبار فرضياتها، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد عبر برنامج (Smart PLS 4) وقد تم تحليل العلاقة بين المتغير المستقل (مؤشرات الائتمان المصرفي) والمتغير التابع (القيمة السوقية المضافة)، مع الاستعانة بعدد من المؤشرات الإحصائية، مثل معامل التفسير (R^2) الذي يوضح نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل، بالإضافة إلى معامل الانحدار (Beta) ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والتي نصت على (لا يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي (X) في القيمة السوقية المضافة (Y))، من خلال نتائج الشكل (1) يتبين ما يلي:

- ✓ بلغ معامل التفسير (R^2) (0.812) والذي يعبر عن قدرة مؤشرات الائتمان المصرفي في تفسير ما مقداره (81.2%) من التغير في القيمة السوقية المضافة.
- ✓ بلغ معامل بيتا B_1 (-86.513) للتغيرات في نسبة القروض الى الودائع وهو تأثير عكسي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%).
- ✓ بلغ معامل بيتا B_2 (-170.825) للتغيرات في نسبة القروض الى الموجودات وهو تأثير عكسي الا انه غير دال إحصائياً عند مستوى معنوية (10%).

- ✓ بلغ معامل بيتا B_3 (12.199) للتغيرات في نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض وهو تأثير طردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%).
- ✓ بلغ معامل بيتا B_4 (-5.950) للتغيرات في نسبة كفاية رأس المال وهـ تأثير عكسي الا ان غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (10%).

■ ان معادلة الانحدار هي : $Y = 60.043 - 86.513X_1 - 170.825X_2 + 12.199X_3 - 5.950X_4$

النموذج دال إحصائياً عند مستوى (10%) مما يستدل على رفض فرضية العدم واعتماد الفرضية البديلة اي يوجد تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي X في القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة البحث Y.



شكل (1) التأثير المتعدد لمؤشرات الائتمان المصرفي في القيمة السوقية المضافة

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثين من خلال البحث وهي:

1. أظهرت نتائج التحليل المالي تفاوتاً كبيراً للمصارف عينة البحث من حيث نسبتي القروض إلى الودائع والقروض الى الموجودات، ما يشير إلى اختلاف في استراتيجيات منح الائتمان وإدارة المخاطر الائتمانية.
2. من خلال تحليل نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض ان غالبية المصارف عينة البحث تحتفظ بمخصص خسائر قروض عالية وذلك بسبب حجم المخاطر المصاحبة لعمليات منح الائتمان، اي ان هذه المصارف تتحمل مخاطر ائتمان منخفضة.
3. من خلال نتائج التحليل المالي نستنتج وجود تذبذب في نسب القروض الى الودائع للمصارف عينة البحث مما يؤثر على عدم الموازنة بين مدة استحقاق القروض والودائع.
4. من خلال نتائج التحليل الإحصائي نلاحظ وجود علاقة تأثير متعدد ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الائتمان المصرفي في القيمة السوقية المضافة.
5. نستنتج من خلال نتائج التحليل المالي لنسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث أن غالبية المصارف تحتفظ بنسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب وفق مقررات لجنة بازل 8%.
6. نستنتج من خلال نتائج التحليل المالي تباين في القيم السوقية المضافة للمصارف التجارية عينة البحث إذ بدأت بالانخفاض التدريجي خلال المدة 2014-2023 إذ أصبحت القيمة السوقية المضافة سالبة مما يشير إلى ان

المصرف يحقق خسائر بسبب ان القيمة السوقية اقل من القيمة الدفترية للمصارف وذلك بسبب الازمات المالية خلال المدة المذكورة والركود الاقتصادي.

7. أن القيمة السوقية المضافة تأثرت في تقلبات البيئة الاقتصادية للبلد مثل فترات عدم الاستقرار الأمني وانخفاض أسعار النفط، مما اثر بشكل كبير في انخفاض القيمة السوقية وتراجع أسعار الاسهم.

5.2 التوصيات

استنادا الى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فيوصي البحث بالآتي:

1. على المصارف التجارية عينة البحث التأكد من القروض التي تمنحها الى العملاء تمثل قروض ذات ربحية وقابلة للاسترداد في المستقبل ويمكن تحصيلها في وقت استحقاقها من خلال منح القروض بضمانات والاستمرار بهذا العمل يؤدي الى جعل أرباح المصرف مستمرة مما يعزز مزاوله نشاطها.
2. ضرورة الموازنة بين مدة استحقاق القروض والودائع وذلك لحماية المصرف من مخاطر السيولة عندما يكون هناك اختلاف كبير في مدة استحقاق كلا منهما.
3. ضرورة ان تكون القيمة السوقية المضافة أساس عند رسم السياسة الائتمانية للمصرف.
4. على المصارف عينة البحث الالتزام بنسبة كفاية رأس المال والقيام بزيادة رأس المال في المصارف ذات النسب المنخفضة لتفادي مخاطر السيولة.
5. على المصارف التي تلاحظ وجود مؤشرات حقيقية على ضعف التحصيل أو التعثر زيادة مخصص خسائر القروض وذلك لتحسين كفاءة تغطية القروض المتعثرة.
6. مراجعة السياسات الائتمانية لكل مصرف من المصارف عينة البحث بصورة دورية لضمان مواكبتها لتغيرات السوق والمخاطر التي يتعرض لها.
7. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي مراقبة جودة المحفظة الائتمانية وإلزام المصارف بتقديم تقارير دورية عن مؤشرات الائتمان المصرفي.
8. على المصارف التجارية عينة البحث تضمين تحليل القيمة السوقية المضافة عند اعداد تقاريرها السنوية بجانب مؤشرات الأداء التقليدية، لتوفير رؤية أوضح عن قدرة المصرف على تعظيم قيمة اسهمها.
9. على مدراء المصارف اعطاء الاهتمام للمصارف من خلال استخدام السياسات الناجحة لادارة الائتمان لمعالجة انخفاض القيمة السوقية المضافة.
10. ضرورة توعية وتنقيف المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية من خلال إقامة الدورات والبرامج التطويرية لتأهيل قدراتهم وخبراتهم في تحسين القيمة السوقية المضافة.

References

1. احمد، شهد إبراهيم، إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها في القيمة السوقية المضافة، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2023.
2. الصافي، حسين احمد جواد، الائتمان المصرفي والدين الحكومي الداخلي وانعكاسهما على مؤشرات تداول السوق المالي: دراسة تطبيقية مقارنة في العراق والاردن 2012 – 2016، رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2017.
3. جوان، حيدر خضير، تأثير محددات هيكل التمويل في القيمة السوقية المضافة عبر الرفع المالي والقيمة الاقتصادية المضافة ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2021.
4. Akgun, Ali Ihsan Samiloglu, Oztop& Famil Ali Osman, The Impact Of Profitability On Market Value Added: Evidence From Turkish Informatics And Technology Firms, International Journal Of Economics And Financial Issues | Vol 8, Issue 4, 2018 .
5. Al Mamun, Md. Abdullah, Performance Evaluation of Prime Bank Limited in Terms of Capital Adequacy, Global Journal of Management and Business Research Finance, Volume 13, Issue 9, 2013.
6. Aryal, Achyut, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific MSME Financing Series No. 7-MSME Access to Finance: The Role of, 2022.
7. Brigham, E.F. & Ehrhardt, M.C Financial Management Theory and Practice , Florida: Harcourt ,Inc., 11th Ed, 2008.
8. Ehrhardt, Michael C. & Brigham, Eugene F ., Financial Management: Theory and Practice, Thirteenth Edition, Printed in The United States of America 2011.
9. Fatima, Nikhat, Capital adequacy: A financial soundness indicator for banks, Global Journal of Finance and Management, Vol.6, No.8, 2014.

10. Hidayah, R. U., Famalika, A., Andrinaldo, A., Nurhayati, Y., & Hasana, N. U., The Influence of Economic Value Added (EVA), Return on Assets (ROA) on Stock Prices with Market Value Added (MVA) as a Moderating Variable. *Ekombis Review: Jurnal Ilmiah Ekonomi dan Bisnis*, 12(4), 2024.
11. Hidayat, Taufiq, Masyita, Dian, Nidar, Sulaeman Rahman, Febrian, Erie, & Ahmad, Fauzan, The Effect of COVID-19 on Credit and Capital Risk of State-Owned Bank in Indonesia: A System Dynamics Model, Vol. 6, No. 20, 2021.
12. Kabir, Md Nurul & Worthington, Andrew & Gupta, Rakesh, Comparative Credit Risk In Islamic And Conventional Bank, *Pacific-Basin Finance Journal*, vol. 34, 2015.
13. Manurung ,Elizabeth Tiur & Manurung, Elvy Maria, A New Approach of Bank Credit Assessment for SMEs, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* ,Research Article: Vol: 23 Issue: 3, 2019.
14. Nisa, Khairun & Santoso, Budi & Burhanudin, Burhanudin, The Effect of Economic Value Added (EVA) and Market Value Added (MVA) on Stock Returns, *Jurnal Syntax Transformation*, Volume 5, No. 5, 2024.
15. Ogar, A., Nkamare, S. E. & Effiong, Charles, Commercial Bank Credit and Its Contributions on Manufacturing Sector in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting* [online], vol. 5, no. 22, 2014.
16. Olwan, Muath, The Impact Of Liquidity Ratios On Market Value (MV) And Market Value Added (MVA), A Case Study Of The Bank Of Palestine, *Technical Journal Of Management Sciences*, Vol. 2, No. 1, 2025.
17. Prabowo, Fahrul Puas Sriawan Rio & Buyung, Sarita & Syaifuddin, Dedy Takdir & Saleh, Salma & Hamid, Wahyuniati, & Budi, Nuryamin, Effect of equity to assets ratio (EAR), size, and loan to assets ratio (LAR) on bank performance, *IOSR Journal of Economics and Finance*, Vol.9, No.4, 2018.
18. Quintiliani , Andrea , The Relationship between the Market Value Added of SMEs Listed on AIM Italia and Internal Measures of Value Creation The Role of Corporate Strategic Planning, *International Journal of Financial Research* , Vol. 9, No. 1, November 2018 .
19. Saleh, Dendi Syaputra & Winarso, Eddy, Analysis of non-performing loans (NPL) and loan to deposit ratio (LDR) towards profitability, *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, Vol.8, No.1, 2021.
20. Saunders, Anthony & Allen, Linda, Credit risk measurement: new approaches to value at risk and other paradigms, John Wiley & Sons, 2002.
21. Selvyani, Clara & Nurhasanah, Comparative Analysis of Financial Performance Before and After the Merger Using Market Value Added (MVA), Economic Value Added (EVA), Financial Value Added (FVA) and Bank Financial Ratio in Sharia Commercial Banks. In: *International Proceedings Journal on Finance, Economics, and Management – ICOFEB2024*, Volume 2, 2024.
22. Yusbardini, Yusbardini, Economic Value Added vs Firm Performance , *International Journal of Economic Perspectives*, 2017, Volume 11, Issue 1, 1683-1691.